دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في الوقاية من انتشار المخدرات (دراسة نوعية)

The Role of Civil Society Institutions and Governmental Institutions in Drug Prevention (A Qualitative Study)

د. إيمان عمر عيظة اللحمدي[1]، د. صالح أحمد بكران باشامخة[2]

[1]أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعوم الإنسانية، جامعة حضرموت.

[2]أستاذ مساعد، قسم علوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة سيئون.

للمراسلة: bashamakhah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/3/1 تاريخ القبول: 2025/5/4

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية، في الوقاية من المخدرات، وقد استخدم الباحثان المنهج النوعي للوصول إلى أهداف الدراسة وذلك من خلال تحليل محتوى البرامج والمقابلة العلمية شبة المنظمة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود برامج وقائية ضمن خطة مؤسسة مكافحة المخدرات، ولكن إجراءات تنفيذها ضعيفة وكلاسيكية، اقتصرت على بعض اللقاءات في وسائل الإعلام، في حين لا توجد برامج وقائية واضحة خاصة بمكافحة المخدرات لدى مؤسسات المجتمع المدني، ولا توجد وقاية لاحقة للمدمنين سابقاً، كما أن أهم التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج الوقائية هي ضعف الجانب المالي، وضعف التنسيق بين المؤسسات في موضوع الوقاية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى ضعف تتبع أثر البرامج في المجتمع، التي اقتصرت على التغذية الراجعة العابرة أثناء تنفيذ بعض التوعيات، ولا توجد آلية لتتبع أثر البرامج الوقائية لدى بعض مؤسسات المجتمع المدني، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها تعزيز دور المدارس في التوعية لمخاطر المخدرات، ووضع برامج للوقاية اللاحقة، واستخدام الوسائل الحديثة في التوعية.

الكلمات المفتاحية:

- المخدرات
- مؤسسات المجتمع المدني
- المؤسسات الحكومية
- الوقاية

ABSTRACT:

The study aimed to identify the role of civil society institutions and governmental institutions in drug prevention. The researchers employed a qualitative approach to achieve the study's objectives through content analysis of programs and semi-structured scientific interviews. The results indicated the existence of preventive programs within the plan of the drug control agency; however, their implementation procedures were weak and traditional, limited to some media encounters. Furthermore, there were no clear preventive programs related to drug prevention within civil society institutions, while no subsequent prevention programs for former addicts are available.

The main challenges facing the implementation of preventive

Key Words:

- **Drugs**
- **Civil Society Institutions**
- **Official Institutions**
- **Prevention**

programs included financial constraints and weak coordination among institutions regarding prevention efforts. Additionally, the study found lack of follow-up on the impact of programs in the society, which was restricted to temporary feedback during the implementation of certain awareness initiatives. There was also no mechanism for tracking the impacts of preventive programs within some civil society institutions.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are to enhance the role of schools in raising awareness about the perils of drugs, to develop programs for subsequent prevention, and to utilize modern methods in awareness campaigns.

مقدّمة:

تعد ظاهرة المخدرات من الظواهر المؤثرة تأثيرًا كبيرًا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية التي تسعى إلى تدمير أي مجتمع، وهي تعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع، والتي تتطلب من المهتمين والمختصين في هذا المجال إجراء عدد من البحوث والدراسات العلمية؛ وذلك من أجل مواجهتها والحد من انتشارها، هذه المشكلة الاجتماعية التي تعاظمت لتصبح ظاهرة اجتماعية سلبية بمعنى الكلمة، مثلت خطرًا في جسد مجتمعنا اليمني عامة والمجتمع الحضرمي خاصة، فهي كالورم السرطاني الذي يزيد انتشارًا في جسد صحة الإنسان الضعيف؛ ليسيطر على كافة أعضائه الحيوية، فيصيبه بالأمراض النفسية والعقلية والجسمانية، وتشكل المخدرات تهديدًا مباشرًا لسلامة المجتمع، بما تحمله من خطر على كيان المجتمع والفرد، وما تحدثه من اضطرابات في الحياة العامة، ولا تقتصر أضرار المخدرات على المدمن أو المحيطين به، بل تطول المجتمع ككل، فتفقده تماسكه، مما يساعد ذلك على انتشار الجريمة والعنف، ويعيش أفراده في خوف وانعدام الأمان، ومن هنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية في الوقاية من المخدرات.

وعلى الرغم من أهمية الجهود التي تبذلها المؤسسات العامة،لكنها لا تكفي تؤدي للحد من مشكلة المخدرات، لذا، فإن تدخل مؤسسات المجتمع المدني يعد أمراً ضرورياً، فيجب أن تلعب هذه المؤسسات دورًا فعالاً في التوعية والوقاية، وتقديم الدعم والعلاج للمدمنين، مما يسهم في تقليل تأثير المخدرات في الأفراد والمجتمع ككل، ويسعى البحث الحالي للكشف عن دور مؤسسات مكافحة المخدرات في الوقاية من انتشار ظاهرة التعاطي بين أوساط المجتمع، وذلك من خلال معرفة البرامج وتنفيذها في مجال الوقاية، مما يخدم المجتمع في الحد من هذه الظاهرة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني الحكومية في الوقاية من المخدرات، إذ يشكل دورها عامُلا مهمًا في المجتمع، ومن هنا يكمن دور الوقاية من وقوع أفراد المجتمع في تعاطي المخدرات، وتتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيسى الآتي:

ما دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الوقاية من المخدرات؟

أسئلة البحث

ومن السؤال الرئيسى تنبثق الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل توجد خطط وبرامج وقائية لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تعنى بالوقاية من المخدرات؟
2. ما أوجه الوقاية ضمن خطط المؤسسات الحكومية وغير الرسمية؟
3. ما التحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ تلك البرامج؟
4. ما أثر تقييم البرامج الوقائية في خطط مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية؟

أسباب اختيار البحث:

من الأسباب التي دعت الباحثين لاختيار هذا البحث ما يأتي:

1- استكشاف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في الوقاية من المخدرات.

2- أن دراسة هذه الظاهرة يساعد في فهمهما بشكل أشمل وأعمق.

3- التأثير الكبير للمخدرات في الفرد والمجتمع في الفترة الزمنية الأخيرة.

4- أن تفهم هذه الظاهرة بشكل أعمق يفيد الباحثين كونهما يعملان كأخصائيين نفسانيين واجتماعيين في مجالي علم النفس والاجتماع.

أهداف البحث:

إن لكل بحث علمي أهدافًا واضحة، يمكن تقويم تلك الأهداف من خلال أهمية المشكلة التي يسعى إليها الباحثان للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بها، ويتبلور الهدف الرئيسى لهذه الدراسة في ما دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في الوقاية من انتشار المخدرات، وعليه حددت الدراسة أهدافها في النقاط الآتية:

1. معرفة الخطط والبرامج الوقائية لدى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية التي تحد من انتشار المخدرات.

2. معرفة إلى أي مدى تؤثر البرامج الوقائية في الحد من انتشار المخدرات.

3. تسليط الضوء على أهم عوائق و تنفيذ البرامج الوقائية وتحدياته لمكافحة انتشار المخدرات.

4. معرفة طرق تقييم أثر البرامج الوقائية في الواقع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أمرين على التفصيل الآتي:

أ. الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لدراسة الراهنة في أن للمؤسسات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية دورًا وأهمية في الوقاية من انتشار المخدرات وأنها من الدراسات العلمية التي لم يتطرق لها أحدا مسبقا (في حد علم الباحثين) ما دفع الباحثان لتناولها والاهتمام بها من زاوية مختلفة، إذ تقوم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بدور حيويا في نشر الوعي عن أضرار المخدرات، من خلال حملات توعوية وورش عمل تستهدف مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب والأسر، وتطوير استراتيجيات وقائية، إذ تسهم هذه المؤسسات في وضع استراتيجيات وقائية فعالة تستند إلى الأبحاث والدراسات العلمية، مما يساعد على تحديد الفئات الأكثر عرضة للخطر، وتوجيه الجهود نحوها، وتعزيز أوجه التعاون بينها بين الجهات المختلفة، و تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

ب ـ الأهمية العملية (التطبيقية):

ربما تفيد هذه الدراسة في التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية في كيفية الوقاية من انتشار المخدرات في المجتمع (حضرموت)، والتعرف على طرقها ومعرفة التحديات التي تواجهها، مما يعزز من فعالية الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات، ويضمن تبادل المعلومات والخبرات، وتحسين السياسات العامة من خلال تقديم الدراسة توصيات قد تسهم في تحسين السياسات العامة المتعلقة بمكافحة المخدرات، مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة هذه الظاهرة بشكل أكثر فعالية.

الدراسة الميدانية

إن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في الوقاية من المخدرات، فإن المنهج المستخدم هو المنهج الكيفي (النوعي)، الذي يعتمد على جمع البيانات الكيفية من خلال أدوات، مثل تحليل المحتوى، والمقابلات الشخصية المفتوحة، ثم تحليل هذه البيانات لاستخراج النتائج

والاستنتاجات، ويسمح بالكشف عن طبيعة دور المؤسسات في الوقاية من خطر المخدرات بشكل معمق، مما يساعد في فهم هذه الظاهرة بشكل أشمل؛ لأن البحث النوعي يتميز باكتشاف الظاهرة بصورة أعمق، والتركيز على الجوانب النفسية والاجتماعية للظاهرة المدروسة، وتتميز كذلك بالتفاعل بين الباحث والمشاركين مما يسمح بالوصول إلى المعلومات الحساسة لدى أفراد العينة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بولقواس (2018م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على جهود عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة انتشار المخدرات في المجتمع الجزائري، وقد استخدم الباحث الجوانب النظرية للوصول إلى أهداف الدراسة، مستعرضًا جهود مؤسسة مكافحة المخدرات في الجزائر واللجنة والوطنية لمكافحة المخدرات، كما استعرض جهود بعض منظمات المجتمع المدني من خلال المنهج النوعي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود إرادة سياسية في الجزائر للحد من انتشار المخدرات،و أن دور منظمات المجتمع المدني ضعيف في أداء دور الوقاية من المخدرات، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مسألة الوقاية من المخدرات.

الدراسة الثانية: شرقي (2018م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات مع انتشار الوسائل الحديثة، ومع انتشار وسائل الاتصال الحديثة التي لا حدود لها، وقد استخدم الباحث المنهج النوعي التاريخي وذلك من خلال تحليل دور المدرسة والأنشطة المصاحبة لها في الوقاية من تعاطي المخدرات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في البرامج الوقائية في مدارس التعليم العام وقلة الفائدة منها عن موضوع المخدرات واقتصارها على الأساليب القديمة، والتقليدية مثل النشرات الحائطية، والمحاضرات الدينية ،والزيارات القليلة.

الدراسة الثالثة: أحمد (2018م):

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الوعي الاجتماعي للفئات العمرية الشابة للوقاية من خطر الإدمان على المخدرات، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى زيادة استعمال المواد المخدرة والمسببة للإدمان في المجتمع العراقي، والتعرف على دور الأسرة في وقاية الأبناء من تعاطي المخدرات، والتعرف على دور وسائل الإعلام

في للوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات، وقد استخدم الباحث المنهج النوعي للوصول إلى أهداف الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في إرساء مرتكزات الوعي التي تزود الحدث بالثقافة الاجتماعية التي تؤهله للنضوج الاجتماعي، وأن الوعي الاجتماعي يتغير وفق ثقافة كل مجتمع ومنطلقاته العقائدية والثقافية، وأن التفكك الأسري يؤدي دورًا مهمًا في الإدمان على المخدرات.

الدراسة الرابعة: محمود (2017م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة العود من تعاطي المخدرات، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، ومقياس مكون من ثلاثة أبعاد قاموا ببنائه، وتم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (60) فردًا من المترددين على المصحة العلاجية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية البرامج الوقائية للمتعافين من الإدمان، وكشفت الدراسة عن عدد من الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الدمج الاجتماعي للمتعافين، والمساعدة على تخطيط البرامج وتنفيذها للحصول على فرصة مناسبة لهم، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورًا مهمًا في التوعية والتثقيف وتخفيف النظرة السلبية.

الدراسة الخامسة: الدوسري (2012م).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر وسائل الإعلام في الوقاية من المخدرات، والحد من انتشارها بين أفراد المجتمع، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي للوصول إلى أهداف الدراسة، وبلغت عينة الدراسة (260) مبحوثًا من المحكومين بقضايا المخدرات، أو ممن تلقى العلاج الصحي في دولة الكويت، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أغلبية المبحوثين اعتادوا على مشاهدة القنوات الكويتية، ويقضون وقتًا طويلًا في مشاهدتها، وقدم الإعلام صورة سلبية في الكويت عن المدمن كونه منعزلًا اجتماعيًا، وأن المدمن ينتمي لأسرة مفككة، كما أشار المبحوثون إلى أن وسائل الإعلام الكويتية قامت بدورها الإيجابي نحو توعية الشباب، وإرشادهم للوقاية من أشكال أخطر المخدرات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة يتضح مدى أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني الحكومية في الوقاية من انتشار المخدرات، وبناءً على ذلك يمكن استخلاص مايأتي:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج النوعي عبر تحليل محتوى البرامج والمقابلات شبه المنظمة، مما يجعلها أكثر تفصيلًا مقارنة بدراسة بولقواس (2018) ، التي اعتمدت على تحليل جهود المؤسسات دون أدوات بحث مباشرة. أما شرقي (2018) فقد استخدم المنهج النوعي التاريخي لتحليل دور المدرسة، في حين ركزت الدراسة الحالية على تحليل البرامج بشكل تطبيقي أكثر. في المقابل، استخدمت دراسة أحمد (2018) المنهج النوعي لدراسة تأثير الوعي الاجتماعي، وهو مشابه للدراسة الحالية، لكنه ركز على البعد الثقافي والأسري أكثر. من ناحية أخرى، اعتمدت دراستا محمود (2017) والدوسري (2012) على المنهج الوصفي باستخدام مقاييس واستبيانات، مما يجعلهما مختلفتين عن الدراسة الحالية التي تركز على التحليل النوعي. الدراسة الحالية تتفوق في تقديم توصيات تطبيقية وتحليل التحديات، خاصة ضعف التنسيق والتمويل، وهو ما لم تتطرق إليه معظم الدراسات السابقة بشكل مفصل،

مفاهيم البحث

1. مفهوم الدور:

التعريف اللغوي للدور (عود الشيء إلى ما كان عليه) والدور في اللغة أيضًا حركة الشيء من نقطة منحنية دائرية بحيث ينتهي إلى نفس النقطة التي نطلق منها.(كاظم، 2005م، 19).

والدور هو السلوك الذي يتطلبه المركز ويتحدد بسلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين له، وهذه تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، والحدود التي تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة، وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور داخل النظام المجتمعي الذي ينتمي إليه فالأب والأم والمدرسة والمدرس كلها أدوار اجتماعية تتطلب من شاغليها أن يلتزموا بأساليب سلوكية معينة يحددها لهم المجتمع.(بدوي، 2009م، 395).

ويعّرف الباحثان الدور: بأنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويعرَّف أيضًا: بأنه مجموعة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع بشكل عام.

2 ـ مؤسسات المجتمع المدني:

هي مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة؛ لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.(جاد الله، 2015م، 20).

يعرفها الباحثان إجرائيًا: بأنها تنظيم مجتمعي، يقوم على أهداف محددة، يسعى لتحقيقها وفقًا لأهداف مرسومة سلفاً.

3. المؤسسات الرسمية:

يعرف مخزن (2023) المؤسسات الحكومية بأنها الهياكل والمنظمات التي تشكل الجهاز الإداري والحكومي للدولة، والتي تعمل على تنفيذ السياسات والقرارات، وتقديم الخدمات للمواطنين، وتحقيق الأهداف الوطنية.

يعرّف الباحثان المؤسسات الحكومية إجرائيًا: بأنها مؤسسات تابعة للدولة متخصصة في مهمة ما، تخضع للرقابة الحكومية للدولة، ولها أهداف تسعى إلى تحقيقها.

4.الوقاية:

هو الإقلال من حدوث الخلل أو القصور.(الرميحي، 200م، 4).

كما تعني الوقاية بوجه عام: مجموعة الجهود المبذولة للتحكم في حدوث الاضطراب أو المرض والسيطرة عليهما، أو التقليل من شدة ظاهرة غير مرغوبة، كالمرض العقلي والجنوح، الجريمة، الإدمان على المخدرات والعقاقير.(شاذلي، 1998م، 22).

يعرفها الباحثان إجرائيًا: بأنها عملية تتضمن وضع حاجز عقلي (من خلال المعلومات)، أو مادي من خلال (إبعاد المخدرات) عن متناول الشخص.

5 . المخدرات:

بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الدال المكسورة، جاءت في لسان العرب بأنها كلمة مشتقة من الخدر وهو ستر يمد للجارية من ناحية البيت، والمخدر والخدر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخدر من الشراب والدواء، فتور وضعف يعتري الشارب.(ابن منظور، 2000م، 35).

كما جاءت في المعجم الوجيز (الخدر)، بمعنى خدرته المقاعد: للذي طال انتظاره حتى خدرت رجلاه، وفتر واسترخى، والتخدير في الطب: عملية إفقاد الإحساس بالألم، والخدر هو الشلل الخفيف، (والمخدر) مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة.(العربية، 1994م، 187).

وقال عنها معجم مقاييس اللغة: يوم خدر، والليلة الخدرة: المظلمة الماطرة، ومن باب خدر الطبي: تخلف عن السرب، ويقال الخادر: أي المتحير.(ابن فارس، 2001م، 288).

التعريف العلمي بالمخدرات:

تعرف المخدرات تعريفًا علميًا: والمخدر أيضا مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، وهي ترجمة لكلمة (Narcotic) المشتقة من الإغريقية (Narcosis) التي تعني يخدر أو يجعله مخدر.(عليوي، 2016م، 5).

كما يشار إلى أنها مجموع المواد النفسية الطبيعية أو المصنعة التي بفضل تأثيرها في الجهاز العصبي المركزي يمكنها أن تحدث تغييرات في النشاط النفسي، والإحساس، والسلوك، ومن ثم خلق تبعية نفسية أو عضوية، فمثلًا علم الأدوية يبحث في تأثير العقاقير في الإنسان وفي الكائنات الحية، فيعرف هذا العلم العقار بأنه: المستحضر المستخلص من النباتات أو الحيوانات أو مشتق منها، أو مركب من المواد الكيميائية، والذي يؤثر على الإنسان أو الحيوان أو النبات سلبًا أو إيجاباً.(بولقواس، 2018م، 17).

الإطار النظري للبحث:

عرف الإنسان المخدر منذ القدم عندما اكتشف أن هذه المواد تساعد على تخفيف وتسكينه الألم وبعضها قد تساعد في علاج بعض الأمراض والأوجاع، وإن هذه الاستعمالات المخدرة لم تقم بناء على دراسات وبحوث في تلك الحقبة، لذلك لم يكن استخدامها محرمًا ولكن كان استعمالها محدودًا وخطرها مجهولًا، بسبب عدم اكتشاف أضرارها الصحية والنفسية والاجتماعية.(الكردي، والسعيد، 2014، 7).

هناك عوامل كثيرة ساعدت في انتشار المخدرات، بعضها اقتصادية واجتماعية وبعضها سياسية، وهذا يهدد العالم؛ لأن هذه المشكلة تمس حياة المتعاطي شخصيًا واجتماعيًا، ومن أضرارها ما يدمر الفرد نفسه ثم ضياع أسرته ووقوعها في مشاكل عدة ومن ثم يصبح المجتمع في أكبر وأكثر و أصعب حالات الجرائم التي تنهك الدولة في مواجهات المدمنين والمتعاطين، وتكون المجتمعات غير مستقرة أمنيًا واقتصاديًا بسبب العنف والسرقة والجرائم التي لا تنتهي، ومن ثم تستنزف أموالً طائلة في مواجهتها.(المصعبي، 2020م، 12).

وبنظرة فاحصة لتاريخ استعمال المخدرات، نجد أن أقدم الحضارات عرفت المخدرات الطبيعية، فقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ نبات القنب الهندي الذي استخرج من الياقة وأنسجته عدة أغراض عدة استخدمها الإنسان ومنها التخدير، تشير الدراسات إلى أن الصينين عرفوه قبل ميلاد السيد المسيح بثمانية وعشرين قرنًا، ولم يستعملوه كمخدر مثل جيرانهم الهنود الذين استعملوه في طقوسهم الدينية، كما أن الكهنة المسيحين استعملوا بدورهم القنب الهندي كمادة مخدرة في الطقوس والمراسم الدينية، وفي أيام

الإمبراطورية الإغريقية والرومان وجدت تماثيل، أطلقوا عليها آلهه النوم، مزينُّة بثمار الخشخاش، كما تشير الأساطير الصينية إلى معرفتهم بنبات الخشخاش.(مقرم، 2022م، 6).

منذ زمن سحيق تذوق الإنسان النباتات التي تنمو حوله فوجد لبعضها خصائص علاجية واكتشف أن لبعضها تأثيرًا على أحاسيسه، وقد ثبت أن كثيرًا من المخدرات التي يساء استخدامها اليوم كان موجودًا منذ قرون، كالحشيش والأفيون والتبغ، ثم جاءت المخدرات المصنعة بعد ذلك لتضيف بُعدًا جديدًا للمشكلة.(ياسين، 2020م، 5).

وتعد ظاهرة المخدرات في حضرموت الساحل ظاهرة قديمة حديثة، كون هذه المحافظة كانت تعد ممرًا بريا وبحريا لتهريب المخدرات، وتعد ظاهرة حديثة كون هذه المحافظة أصبحت سوقًا رائجة ومحطة ترانزيت لتجارة المخدرات وترويجها، حيث أصبحت بوابةً لارتكاب مختلف الجرائم، مهِّددةً لأمن المجتمع وسلامته.

أنواع المخدرات:

اقتصر اسم المخدر في الماضي على المخدرات التقليدية التي تشمل الأفيون ومشتقاته، ثم أضيف الكوكا والقنب الهندي إلى القائمة، إن المخدرات ليست نوعًا أو مصدرًا واحدًا، أو لها تأثير واحد على الإنسان، فهناك أنواع كثيرة متباينة تختلف قليلًا أو كثيرًا في مصدرها وصفاتها وتأثيرها، لذلك عندما حاول العلماء أن يصنفوها في مجموعات أتت تصنيفاتهم ناقصة ومتباينة لا تفي بالغرض، ولا تشتمل كل المخدرات على اختلاف أنواعها، لها أنواعًا كثيرة وفصائل متعددة، بحيث يحمل كل منها اسمًا علميًا خاصًا ينتج عنه مشتقات ومركبات مختلفة، ولقد اخترنا أن نفصل الحديث في أنواع المخدرات معتمدين التصنيف المبني على كيفية إنتاجها ومصدرها؛ لأنه يساعدنا على أن نبين بعض الأبعاد العلمية في تكوين المخدرات، وبناءً على ذلك سنبين في هذا الفرع أنواع المخدرات كمخدرات طبيعية، ومخدرات مصنعَّة، ومخدرات تخليقية كيمياوية.(إبراهيم، 2003م، 12).

بعض أنواع المخدرات:

المخدرات أنواع عدة سنتكلم هنا عن أهم أنواعها حسب ما يأتي:

1. الحشيش:

إن كلمة الحشيش في اللغة العربية معناها "العشب"، وقد أطلقت على المادة المخدرة لنبات القنب الهندي، ويستخرج الحشيش من نبات القنب ومن أزهاره المؤنثة خاصة، ويشعر متعاطي الحشيش بالنشوة

المصحوبة بالضحك والقهقهة غير المبررة، وانخفاض محدود في المعرفة، ويمر الزمن عنده ببطء شديد، ويعرف الحشيش بأسماء كثيرة، منها الكيف في مصر والمغرب والجزائر، والحشيش في سوريا ولبنان ومصر، والجنزفوري في السعودية، والحقبك في تركيا، والتكروري في تونس، والبانجو أو الحشيش في فلسطين والسودان والأردن، والمارجوانا في الولايات المتحدة وأوروبا.(عرموش، 1993م، 91).

ويتم استخراج الحشيش بضغط المادة الأرتنجة، وهي تعد مادة توجد في نبات القنب، وعادة ما يكون الحشيش النقي بُنِيًا قاتمًا، أما الحشيش السائل أو زيت الحشيش فهو مادة لزجة لونها أخضر قاتم، ولا تذوب في الماء، ويتم تعاطيه إما بتدخينه عن طريق الجوزة التي تشبه المذاعة أو السجاير، أو عن طريق الفم، وقد دلت الأبحاث العلمية أن تعاطي الحشيش لمدة طويلة يخفض من نسبة هرمون الذكورة في الدم، ويؤدي إلى تضخم في ثدي الرجل، وتشوهات في الجنين، إن حدث التعاطي أثناء الحمل.(عيد،1988م، 99).

2 ـ الكوكايين:

عرف الإنسان نبات الكوكا منذ أكثر من خمسة عشر قرنًا من الزمان، فشجرة الكوكا عبارة عن نبات ذات أوراق دائمة، تسمى شجيرة الكوكا الحمراء، وهي لا تنمو إلا في مناخ تتراوح درجة الحرارة فيه من 15–20 درجة مئوية، وتنمو في مجموعات من سبع أوراق في شكل فرع من أفرع النبات، ويتم زراعته في أمريكا اللاتينية خاصة في بوليفيا والبيرو وكولومبيا، والطريقة الشائعة لتعاطي أوراق شجرة الكوكا مضغها بالفم، وكذلك استحلاب عصارة الأوراق المحتوية على مادة الكوكايين، وهي شبيهة بطريقة تعاطي القات تقريبًا. (أبو الروس، 1996م، 19).

3 ـ الهيروين:

وهو مشتق شبه صناعي من المورفين، ويفوق فعاليته مرتين إلى عشر مرات وفقًا للمقادير المستعملة، ويعد أكثر المخدرات خطورة في العالم؛ وذلك لكثرة المتعاطين له، وسرعة الإدمان عليه، وهو مسحوق أبيض غير بلوري وناعم جدًا، إذا وضع على اليد وضغط عليه يختفي، ولعل ما يميزه صعوبة ذوبانه في الماء على عكس الكحول التي يذوب فيه بسهولة، في حين أن رائحته تشبه رائحة الخل، والهيروين مستخلص من المورفين المستخلص من الأفيون، يتميز متعاطيه باضطراب الشخصية، مع سلوك معادٍ، وفشل مستمر في العمل، وقلة التركيز، وأيضًا يشعر أيضًا بحكة في العين والأنف، ورغبة في الهرش بالأيدي والرجلين، وبعد زوال أثر الحقنة يبدأ المدمن بالإحساس بالتوتر والعصبية والعرق والتثاؤب.(أبو الروس، 1996م،15).

المبحث الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من المخدرات:

تقوم مؤسسات المجتمع المدني الحكومية بدور فعال في التقليل من انتشار ظاهرة المخدرات بشكل كبير، فهي تمد الأفراد والجماعات بعدد من القيم والعادات والتقاليد والمبادئ التربوية داخل المجتمع ؛ من أجل تنميتها بقصد الوصول إلى تفعيل الوقاية داخل المجتمع التي يشمل مجموعة من الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الاجتماعية من شأنها أن تعمل على التخفيف من هذه الظاهرة، التي أصبحت تكبد خسائر مادية وبشرية، إن مشكلة المخدرات والجرائم المتداخلة معها والناتجة منها يهدد الكيان الاجتماعي واستقراره، ويضر بكافة الأطراف المكونة للعلاقات الاجتماعية في المجتمع من أفراد وجماعات، وحينها تكون هذه المجتمعات غير قادرة على التماسك والحفاظ على وحدتها، وتهتم بحماية الأفراد والجماعات وتعزيزها في ظل التغيرات الراهنة، خاصة مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي هو جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد، وفرضت نفسها على اتجاهات وسلوكيات المجتمع، وأثرت في أنماطهم الثقافية والفكرية، إضافة إلى أن المؤسسات لها دورا حيوي في استراتيجيات الوقاية، إذ تسعى إلى الحد من انتشار المخدرات وتعزيز الوعي بمخاطرها، وتتعدد الأدوار التي تقوم بها مؤسسات مكافحة المخدرات، بدءًا من التوعية والتثقيف، وصولًا إلى العلاج وإعادة التأهيل، وتشمل هذه الجهود تنظيم حملات توعوية، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمدمنين، وتوفير برامج تدريبية تستهدف الشباب والمجتمع ككل، كما تعمل هذه المؤسسات على تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتحقيق أهدافها.(خضرة، رواحة، 2023م،).

ولقد شغلت ظاهرة المخدرات كظاهرة اجتماعية بال كثير من المجتمعات التي تعاني منها، بغض النظر عن مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي ليست وليدة العصر بل هي ظاهرة قديمة، تتسم بالتعقيد الشديد وتؤثر في تقدم المجتمعات، إذ يترتب تزايد على تزايد تعاطي المخدرات في المجتمع جملة من المشاكل الاجتماعية التي أصبحت تكلف العالم ثروة بشرية واقتصادية كبيرة، فالمخدرات مشكلة عالمية تشكو منها الدول المتقدمة والدول النامية في حد سواء، فقد أفاد المكتب الإقليمي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة في القاهرة أن (180) مليون إنسان يتعاطون المخدرات بكافة أنواعها في العالم.(القايفي، 2019م، 3).

وتعد ظاهرة المخدرات من المشكلات الإجرامية التي تتنافى مع طبيعة الفطرة البشرية في الركود إلى السلم و السلام، ورغم كل الجهود التي تبذل لمواجهتها لكنها لا تزال في تزايد وارتفاع مستمر، إذ أصبحت مشكلة تصيب المجتمع بالوهن والضعف، وتهدد كيانه بالفساد والانحلال والدمار.(غباري، 2007م، 9).

إن مواجهة المخدرات تتطلب تظافر الجهود من قبل جميع مؤسسات الدولة الرسمية، وغير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدني)، وهي أحد أهم الأدوات في هذا السياق، والتي تقوم بدور فعال في الحد من الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالمخدرات، بهدف حماية مصالح المجتمع والأفراد، ومن خلال هذه الطريقة المجتمعية والرسمية، يتم تحقيق قوة ردع أساسية لمواجهة هذا الخطر الجسيم.(بولقواس، 2021م، 13).

تقوم مؤسسات المجتمع المدني الحكومية بدور الوقاية والمعالجة للحد من انتشار ظاهرة المخدرات، الأن المخدرات أساس المشكلات الاجتماعية الصعبة التي تواجه العا لم اليوم نتيجة لسوء استخدام المتعاطين لجميع أنواع المخدرات الطبيعية والصناعية كوسيلة لحل مشاكلهم، والتغلب على همومهم ومتاعبهم اليومية، ولا تقتصر مشكلة المخدرات على حاضر الفرد، فهي ترسم له أيضًا دوراً في الحياة هو دور "المدمن"، كما أنها قد تؤدي به إلى السجن وتعد المخدرات قسمًا من أقسام المكيفات التي قد تدفع الفرد إلى تعاطيها نتيجة أسباب اجتماعية، أو نفسية، أو شهوانية، أو نتيجة لطبيعة حرفة المدمن ومهنته.(علي، 2000م، 160).

تعد الوقاية من المخدرات من المهام الأصلية لعدد من القطاعات والوزارات في الدولة، وكذا منظمات المجتمع المدني، غير أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام على الرغم من أهمية دور المؤسسات سواء أكانت رسمية أو غير رسمية في مكافحة المخدرات أن الواقع العملي قد أثبت أن مشكلة المخدرات ما تزال تشكل خطرًا جسيمًا على الصحة العامة للبشرية، وكذا على الأمن الوطني للدول وسيادتها. فهذه المشكلة ترتبط بمؤسسات المجتمع المدني في الحد من الوقاية من المخدرات وهنا سنبرز أهم هذه المؤسسات ودورها في الوقاية حسب التفصيل الآتي:

1. دور الأسرة في الوقاية من المخدرات: إن للأسرة دوًرا مهمًا في تنشئة الطفل وفي الوقاية من الانحراف، فالدور الوجداني الذي تقوم به الأسرة فهي تقوم بدور بالغ الأهمية في تنشئة الطفل اجتماعيًا عن طريق تربيته وتعليمه، وتتحقق التنشئة الاجتماعية عن طريق تشبع الطفل بالقيم والتقاليد والمبادئ السائدة في المجتمع ومن الطبيعي أن تتأثر بوجود متعاطي المخدرات في الأسرة.(جلال، 1974م،).

تبرز أهمية دور الأسرة دورًا ايجابيًا في الوقاية من الانحراف بصفة عامة ومن المخدرات بصفة خاصة أن تكون قادرة على القيام بالواجبات الملقاة عليها بحكم وظيفتها الاجتماعية من أجل تنشئة الطفل وتربيته.

2.دور المدرسة في الوقاية من المخدرات: تؤدي المدرسة دورًا كبيرًا إلى قنوات التنشئة الاجتماعية في تلقين الطفل وتعليمه القيم والمبادئ ولاتجاهات والمفاهيم المتعلقة بالأنظمة الاجتماعية وبالمجتمع، فلمدرسة

البيئة الثانية بعد الأسرة إذ هي بيئة تربوية تعليمية اجتماعية سليمة يكون تأثيرها إيجابيًا، فإن لم تتوفر مثل هذه البيئة السليمة يكون التأثير سلبيًا، فالمدرسة هي من تكوّنُ الأجيال، وتشرف على تعليمهم وتربيتهم، فالمدرسة تقوم بدور مهم في مواجهة المخدرات ومكافحتها وذلك عن طريق الاهتمام بدورها التربوي وعدم الاقتصار على دورها التعليمي فقط، حيث إن تربية الطلاب من خلال المدارس المختلفة تهيئ لهم فرص الوقاية اللازمة للحد من انتشار ظاهرة المخدرات من خلال توعيتهم بأضرارها (الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات، 2022م،).

3.دور وزارة الصحة في الوقاية من المخدرات: تؤدي وزارة الصحة دورًا مؤثرًا من خلال تقديم المعلومات المناسبة بشأن الأضرار المترتبة على تعاطي المخدرات، على أن تكون هذه المعلومات مصاغة بأسلوب مؤثر في الأفراد وسلوكهم، يقع على عاتق وزارة الصحة الحفاظ الصحة العامة للمجتمع، ولوزارة الصحة دور كبير في التصدي لظاهرة المخدرات وذلك من خلال البرامج التوعوية وورش وندوات ومؤتمرات في كيفية الحد من هذه الظاهرة المدمرة للمجتمع (دور المؤسسات التعليمية في مكافحة المخدرات، 2023م،).

4.دور النقابات في الوقاية من المخدرات: تساهم النقابات عن طريق برامجها التوعوية والإرشادية في خلق مناخ عام عن أضرار المخدرات ومخاطرها السلبية، خاصة بين الأوساط العمالية الذين يفتقرون إلى أدنى مستوى تعليمي مما يعرضهم للاستغلال من قبل تجار المخدرات أو أرباب العمل في سبيل تحسين مستواهم المعيشي والارتقاء بهم للأفضل، فالنقابات تؤدي دورًا رئيسًا في مكافحة المخدرات من خلال نشر ثقافة الوعي بين الأوساط المهنية عبر عقد ورش وندوات علمية ومحاضرات توعوية واستضافة مختصين نفسانيين واجتماعيين من أجل وضوح المخاطر والآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات والوقاية منها (دور المؤسسات التعليمية في مكافحة المخدرات، 2023م،).

5.دور الإعلام في الوقاية من المخدرات: تقوم وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بدور مهم في مكافحة المخدرات؛ كونها لها القدرة على التأثير في الرأي العام وعلى خلق الوعي بخطر تعاطيها، والاهتمام الكبير بالجهود الوقائية لمواجهة هذه الظاهرة باستخدام كافة الوسائل المتاحة ،كالأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية ... إلخ. فوسائل الإعلام تستطيع أن تتناول قضية المخدرات بطريقة معمقة، تتوازن فيها قواسم القوانين وحماية المجتمع من تعاطي المخدرات، وضرورة التمسك بالقيم والمبادئ الدينية. (جلال، 1974م).

الدراسة الميدانية:

منهج البحث وأدواته:

بما أن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في الوقاية من المخدرات ، فإن المنهج المستخدم هو المنهج الكيفي (النوعي)، الذي يعتمد على جمع البيانات الكيفية من خلال أدوات مثل تحليل المحتوى و المقابلات الشخصية المفتوحة، ثم تحليل هذه البيانات لاستخراج النتائج والاستنتاجات و يسمح بالكشف عن طبيعة دور المؤسسات في الوقاية من خطر المخدرات بشكل معمق، مما يساعد في فهم هذه الظاهرة بشكل أشمل؛ لأن البحث النوعي يتميز باكتشاف الظاهرة بصورة أعمق، والتركيز على الجوانب النفسية والاجتماعية للظاهرة المدروسة (خالد، 2022م،)، وتتميز كذلك بالتفاعل بين الباحث والمشاركين مما يسمح بالوصول إلى المعلومات الحساسة لدى أفراد العينة (مهام أكاديمية، 2024،).

أداة الدراسة:

استخدم الباحثان أداة المقابلة شبه المنظمة، وذلك بطرح أسئلة على العينة؛ لأجل التعرف على آراء المختصين في علم النفس في الجامعات اليمنية عن قضايا توطين علم النفس في اليمن قام الباحثان باستخدام المنهج النوعي (الكيفي) في البحث من خلال أداة المقابلات العلمية شبه المنظمة، والتي تشتمل على أسئلة مفتوحة، معدّة سلفاً عن الموضوع، وتتيح للمستجيب الفرصة لشرح آرائه وأفكاره عن الظاهرة.

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع مؤسسات المجتمع المدني في محافظة حضرموت والتي بلغ عددها (6) مؤسسات، بينما بلغ عدد المؤسسات الحكومية وفق الشئؤون الاجتماعية والعمل (23)

عينة البحث:

قام الباحثان بإجراء (7) مقابلات بطريقة عشوائية مع مؤسسات المجتمع المدني في حضرموت الساحل والوادي، وهي: مؤسسة بسمة لتنمية الطفل المرأة، ومؤسسة آفاق، ومؤسسة نبراس، ومؤسسة المعروف...، أما المؤسسات الحكومية فقد تم إجراء (3) مقابلات معها هي: وزارة مكافحة المخدرات، ومؤسسة التربية والتعليم، ومؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي، كما راعى الباحثان اختيار شخصية مهمة في المؤسسة للحصول على معلومات تحقق أهداف البحث.

إجراءات تنفيذ المقابلة

تم إجراء المقابلات في مكان العمل بعد أخذ الإذن من الشخص المراد إجراء المقابلة معه في مكان هادئ وخاص في أحد المكاتب،كما تم توضيح موضوع المقابلة وهدفها لهم، وبعد خلق جو من الثقة والراحة لتشجيع المشارك على الحديث بصراحة، وتم تسجيل المقابلات (صوتيًا) بعد الحصول على موافقة المشاركين، بعد ذلك قام الباحثان بتفريغ المقابلات الصوتية بشكل كتابي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول:

هل توجد خطط وبرامج وقائية لدى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية تعنى بالوقاية من المخدرات؟

بعد النزول الميداني إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، مثل وزارة مكافحة المخدرات في محافظة حضرموت بالوادي وفرعها بالساحل، تم الاطلاع على الخطة العامة للوزارة ووجد الباحثان ضمن الخطة فصلًا بعنوان (الوقاية) التوعية، تكونت فقراته من (12) فقرة، اشتملت على مجموعة من الأنشطة الوقائية المختلفة لمنع انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع، ويرى الباحثان أن وجود أنشطة وقائية ضمن خطة الوزارة يعد عاملًا إيجابيًا ومحفزًا على تنفيذ الجوانب الوقائية، ومن خلال مقابلة مسئوول في مكافحة المخدرات أفاد أن المؤسسة تولي موضوع الوقاية جل اهتمامها في خططها إذ أن مكافحة المخدرات تقوم على جانبين، هما: خفض الطلب أولًا والمقصود به الوقاية، وثانيًا: الضبط، وأن وزارة مكافحة المخدرات وضعت برامج عدة لخفض الطلب، وهو الوقاية، كما أكد مسئوول الجانب الوقائي وجود برامج وخطط وقائية، والإشراف على تنفيذها في المناطق المحررة، ويتم وضع خطط من خلال اللقاء السنوي مع فروع المحافظات لوضع البرامج الوقائية، كما بين فرع الوزارة في ساحل حضرموت على وجود خطط وقائية تستهدف شرائح المجتمع، ولا توجد خطط لوقاية المدمنين السابقين من الوقوع في التعاطي مرة أخرى، فيما ذكرت مؤسسات محلية أنه لا يوجد لديها خطط وقائية خاصة بمكافحة المخدرات لكن يتم تضمينها في بعض الأنشطة والمناسبات، فتقوم بالتوعيات في بعض المناسبات العامة، أما مكتب الشئوون الاجتماعية والعمل فقد أوضح أنه لا توجد لديه برامج خاصة في التوعية بالمخدرات لكن توجد ضمن الإرشاد الأسري.

ويرى الباحثان أن خطط التوعية موجودة لدى المؤسسات الخاصة بمكافحة المخدرات لكن تنفيذها ضعيف وكلاسيكي، يقتصر على بعض اللقاءات الإعلامية في القنوات وبعض المنشورات، وذلك لضعف

التنسيق بين هيئة مكافحة المخدرات ومؤسسات المجتمع، وهي تحتاج إلى دعم وإمكانات حتى تكون بطريقة حديثة وجذابة، كما أن تلك البرامج ليست موجودة في بعض مؤسسات المجتمع المدني بصورة رسمية، وتقتصر على بعض الأنشطة العابرة في المناسبات، ويعزو الباحثان ذلك إلى قلة الاهتمام بموضوع انتشار المخدرات في المجتمع، وأنه من الممكن أن يقع فيه الشباب في أي مكان في اليمن، لأنها أصبحت منطقة عبور وتعاطٍ.

إجابة السؤال الثاني:

ما أوجه الوقاية ضمن خطط مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية؟

بعد تحليل الخطط العامة للمؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، تبين أن عناصر و الوقاية وأساليبها ضمن خطة الوزارة لمكافحة المخدرات انقسمت إلى خمسة عناصر على النحو الآتي:

1- التخطيط الاستراتيجي:

- وضع خطة سنوية: يتطلب ذلك إعداد خطة شاملة للإدارة العامة وفروعها، تتضمن أهدافًا واضحة واستراتيجيات محددة لمكافحة المخدرات.
- إعداد مواد توعوية: يجب تطوير محتوى تعليمي، يستهدف جميع شرائح المجتمع، مما يسهل فهم المخاطر المرتبطة بالمخدرات.

2- التوعية المجتمعية:

- تنسيق العمل التوعوي: يتطلب التعاون مع الجهات الحكومية، مثل وزارة الصحة والتعليم؛ لضمان تنفيذ برامج توعوية فعالة.
- حملات توعوية إلكترونية: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة لنشر الوعي وتعزيز الرسائل التوعوية، مما يزيد الوصول إلى الجمهور.
- إشراك المؤثرين: يمكن أن يؤدي المؤثرون دورًا رئيسًا في نشر الرسائل التوعوية وزيادة الوعي بالمخاطر.

3- التدريب والتأهيل:

- إعداد مدربين: يجب تدريب المدربين على تنفيذ البرامج التوعوية بفعالية، مما يضمن جودة البرامج المقدمة.
- استهداف المحتجزين: إعداد برامج تأهيلية تستهدف المحتجزين والموقوفين، تساعد في إعادة دمجهم في المجتمع بشكل إيجابي.

4- التعاون والشراكة:

- شراكات مع منظمات المجتمع المدني: التعاون مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام يسهم في تعزيز الجهود التوعوية ويزيد من تأثيرها.
- تنسيق الجهود بين القطاعات المختلفة: يشمل ذلك العمل مع القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية لتوحيد الجهود وتعزيز الفعالية.

5- الاحتفال بالفعاليات:

- برامج للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة المخدرات: تنظيم أنشطة متنوعة في هذا اليوم يمكن أن يزيد من الوعي ويشجع المشاركة المجتمعية.
- تنفيذ مسابقات تحفيزية: تشجيع المشاركة الفعالة من جميع فئات المجتمع من خلال مسابقات تفاعلية تعزز الوعي بالمخاطر.

وتقوم فروع الوزارة بدور لتنفيذ خطط الوقاية ضمن أجندة خاصة بها، أما بعض المؤسسات غير الحكومية لا توجد لديها خطط خاصة ولكن تستغل بعض الفعاليات العالمية لإقامة أنشطة توعوية.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الخطط والبرامج موجودة لدى المؤسسات الحكومية وتشمل جميع شرائح المجتمع، لأنها المعنية بتنفيذ خططها البرامجية، في حين المؤسسات غير الحكومية لا توجد لديها؛ كونها غير معنية في أهدافها المؤسسية بالوقاية من المخدرات.

إجابة السؤال الثالث:

ما التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج الوقائية في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية؟

بعد إجراء المقابلة مع عدد من أفراد المؤسسات الحكومية تبين أنه من ضمن التحديات مسألة التمويل، لذلك اقتصر دور الوقاية فقط على اللقاء التشاوري مع مؤسسات المجتمع المدني، وبعض وسائل الإعلام؛ مثل الملصقات واللقاءات عبر القنوات التلفزيونية، كما سيتم عقد دورات خاصة في المناطق المحررة، عند دور فروع المحافظات في الوقاية، وسيوجد فرد في كل فرع مختص بالوقاية، والمؤسسات التي دخلت شراكة في التوعية هي: اتحاد نساء اليمن، وزارة الأوقاف؛ من خلال تعميم خطبة جمعة عند موضوع المخدرات، والإعلام، وهو عبارة عن لقاءات في وسائل الإعلام، ودور فروع المحافظات ضعيف وقليل جدًا نتيجة لقلة التمويل، فيما ذكر مسئوول آخر أن أحد أهم التحديات هو خطة الدولة في الحرب تختلف عن خطة الدولة

في السلم، وأن خطة الدولة في الحرب لا تركز على تمويل الأنشطة الوقائية، ونأمل تظافر الجهود مع المجتمع للقيام بالجانب الوقائي، ومن أهم التحديات أن اليمن كانت قبل أربعة عقود منطقة عبور، أما الآن فهي منطقة عبور وتعاطٍ، مما يحتم علينا القيام بخفض الطلب (الوقاية) بشكل كبير، كما أوضح مسئوول قسم الوقاية أن المؤسسة قامت بتنفيذ عدد من الأنشطة الوقائية؛ مثل دورات للقابلات عن موضوع خطر المخدرات على الأم الحامل، وعمل أنشطة رياضية، وتنظيم دوريات رياضية لمكافحة المخدرات، ولدى المؤسسة تعاون مع المؤسسات الدينية، وضمن التحديات عن دور الوزارة تجاه المقلعين عن المخدرات تبين أنه لا توجد مستشفى لدى الوزارة خاصة بمكافحة المخدرات، وإنما ترشدهم إلى مستشفى النهى في عند اتصال ولي الأمر،كما تواجه الوزارة في ساحل حضرموت أهم التحديات التي تواجه البرامج الوقائية؛ وهي قلة الدعم المادي، والمعنوي، وضعف الإمكانات، وضعف تنفيذ البرامج من قبل بعض المعنيين، ومن أكثر التحديات التي تواجههم المؤسسات المدنية هي ضعف التمويل، كما أوضح مكتب الشئوون الاجتماعية والعمل أن أهم التحديات هو ضعف التنسيق بين المكتب والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

السؤال الرابع:

ما أثر برامج الوقاية في المجتمع؟

فيما يتعلق بموضوع أثر البرامج، ومن خلال المقابلات التي تمت في المؤسسات تبين أن أثر التوعيات يكون جيدًا من خلال النزول إلى المساجد واللقاءات العامة الشبابية والمهرجانات، كما أن المجتمع اليمني بطبيعته مجتمع محافظ وأن الجانب الوقائي ملموس من خلال المجتمع وأرباب البيوت وعقال الحارات في توعية الأبناء من تعاطي المخدرات، ومن خلال قيام المؤسسة بحملات توعوية فإنها تلاقي قبولًا من المجتمع وحضورًا وتغطية إعلامية كبيرة والناس متعاونون جدًا في هذا المجال، كما أكد مكتب الوزارة أن متابعة أثر البرامج يأتي عن طريق التقارير التي تصل للوزارة من الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي، ويطلب من القائمين على التوعية تغذية راجعة من خلال الإجابة عن أسئلة التوعية، وأوضحت إحدى المؤسسات أنه لا يوجد تقييم لأثر تلك البرامج، فيما أكد مكتب الشئوون الاجتماعية والعمل أنه يتم متابعة أثر البرامج من خلال برامج إدارة الحالة.

ويرى الباحثان أنه لا يوجد تقييم لأثر التوعيات بشكل حقيقي ممنهج، إنما وجدت بعض الأساليب لتقييم الآثار البسيطة مقتصرة على الملاحظة العابرة والتغذية الراجعة من التوعيات.

التوصيات:

1. تعزيز دور الوعي المجتمعي من خلال تنفيذ حملات توعية تستهدف الشباب والمجتمعات المحلية عن مخاطر المخدرات وآثارها السلبية، وكذلك استخدام وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي) لنشر المعلومات.

2. تطوير البرامج التعليمية من خلال إدراج برامج توعية عن المخدرات في المناهج الدراسية، وتنظيم ورش عمل وحلقات نقاش في المدارس والجامعات.

3. تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك وزارة الصحة، والتعليم، والشرطة.

4. إنشاء شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتقديم دعم إضافي.

5. تقديم الدعم والعلاج اللاحق، وتوفير خدمات علاجية متكاملة للمدمنين تشمل العلاج النفسي والعلاج البدني ودعم الأسر المتأثرة بالمخدرات من خلال برامج الدعم النفسي والاجتماعي.

6. الاهتمام بالبحث والدراسة من خلال إجراء دراسات ميدانية لتحديد أسباب انتشار المخدرات في المجتمع، وتحليل فعالية البرامج الحالية لمكافحة المخدرات، وتقديم توصيات للتحسين.

7. توفير بيئة داعمة من خلال إنشاء مراكز تأهيل توفر بيئة آمنة للمدمنين للتعافي، وتقديم الدعم الاقتصادي للمدمنين السابقين لمساعدتهم على إعادة دمجهم في المجتمع.

8. تقييم البرامج من خلال إنشاء آليات لرصد و البرامج والسياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات واستخدام البيانات؛ لتحسين الاستراتيجيات وتوجيه الموارد بشكل أفضل.

قائمة المراجع:

1. ابن فارس، أحمد (2001م). معجم مقاييس اللغة. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
2. .ابن منظور، (2000م). لسان العرب (ط3). ج9. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
3. أبو الروس، أحمد (1996م). مشكلة المخدرات والإدمان. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
4. أحمد، عبير نجم عبدالله (2018م). دور الوعي الاجتماعي في وقاية الشباب الجامعي من المخدرات في المرحلة الراهنة (العراق أنموذج)، مركز البحوث النفسية، جامعة بغداد.
5. الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات. (2022). موقع موضوع. تم الاسترجاع في 28 مارس 2025، رابط https://mawdoo3.com/
6. بدوي، أحمد زكي(2009م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. د.ت.
7. بلقواس، ابتسام (2018م). جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة المخدرات في الجزائر.
8. جاد الله، رانيا (2015م). دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق اللاجئين. ماجستير في القانون العام، جامعة قطر، الدوحة.
9. جبيري، ياسين (2020م). المخدرات والمجتمع. دراسات قانونية، فقهية، نفسية، اجتماعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
10. جلال، محمد (1974). دور الأسرة في الوقاية من المخدرات، دار العلم للنشر، الأردن
11. خالد، تقي (2022م) المنهج الكيفي في البحث العلمي، موقع مكتبتك /https://www.maktabtk.com/blog/post/
12. خالد، تقي (2022م). المنهج الكيفي في البحث العلمي، موقع مكتبتك /https://www.maktabtk.com/blog/post/
13. خضرة، راوحة (2023م). دور المؤسسات التعليمية في مكافحة المخدرات. /https://mawdoo3.com
14. دور المؤسسات التعليمية في مكافحة المخدرات. (2023م). موقع موضوع، تم الاسترجاع في 28 مارس 2025، رابط https://health.mawdoo3.com/n/
15. الدوسري، فهد بجاد شافي (2012م). دور وسائل الإعلام الكويتية في الوقاية من الإدمان على المخدرات من وجهة نظر متلقي العلاج دراسة ميدانية، رسالة ماجستير منشورة جامعة الشرق الأوسط.
16. الرميحي، صالح (2004م). تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي. مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
17. سعد، جلال.(د.ت.) علاقة الطفل بوالدية وطرق الإشراف والعقاب. القاهرة،
18. شاذلي، محمد (1998م). الصحة النفسية وسكولوجية الشخصية. المكتب العلمي، أسوان.
19. الشرفاء، خليل إبراهيم (2003م). المخدرات والمجتمع. دار العلم للنشر، الأردن.

20. شرقي، نسرين جواد (2018م). دور المؤسسة التربوية في مكافحة المخدرات (المدرسة أنموذج)، وقد نشرت في المؤتمر العلمي السنوي (يوم الصحة النفسية).

21. عرموش، هاني (1993م)، المخدرات إمبراطورية الشيطان، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت.

22. علي، عبد السلام علي (2000م). أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العلمية. (ط1). مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

23. عليوي، معاذ صبحي (2016م). تعاطي المخدرات: الأسباب والأثار الاجتماعية والاقتصادية. المركز الديمقراطي العربي.

24. عيد، محمد فتحي (1988م). تعاطي المخدرات في القانون المقارن. (ج1). المركز العربي للدارسات الأمنية والتدريب، الرياض.

25. غباري، محمد سلامة (2007م). الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي. دار الوفاء للطباعة والنشر. الإسكندرية.

26. القايفي، جميل عبد الله (2019م). المخدرات ووسائل مكافحتها. مركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء.

27. كاظم، علاء جواد (2005م). دور النظام الديني في المجتمع العراقي القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية . كلية الآداب قسم علم الاجتماع.

28. الكردي، خالد. والسعيد، أحمد (2014م). السمات النفسية والاجتماعية لمتعاطي المخدرات. مجلة جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

29. محمود، مرتضى علي محمود (2017م). دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة العود لتعاطي المخدرات، مجلة جامعة أبو ظبي، العدد 26.

30. مخزن. (2023م). الأنواع الرئيسة لمؤسسات الدولة العامة والخاصة. تم الاسترجاع في 28 مارس 2025،

31. المصعبي، محمد (2020م). المخدرات، أضرارها، اجتماعيا، اقتصاديا، أمنيا. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

32. معجم اللغة العربية (1994م). المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية، القاهرة.

33. مقرم، ماهر (2022م). المخدرات وأثرها على السلم الاجتماعي وانتشار الجريمة. دراسة ميدانية على محافظة حضرموت الساحل، اليمن، المكلا، دراسة ماجستير.

34. مهام اكاديمية (2024م) المنهج الكيفي في البحث العلمي رابط https://www.m5zn.com/the-main-types-of-state-institutions/

وزارة الداخلية
قطاع الأمن والشرطة
الإدارة العامة لمكافحة المخدرات